أكد حتمية تنفيذ رؤية سمو الأمير «كويت جديدة 2035»

وزير الديوان الأميري: مشروع استغلال الجزر الشرقية الحرة يربط الاقتصاد بالأمن

الشيخ ناصر صباح الأحمد متحدثا

الشيخ ناصر صباح الأحمد مع المتحدثين في اللقاء المفتوح

عدنان الراشد

عدنان البحر

جانب من الحضور

عبداللطيف المشاري

رياض عواد

أكد وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ ناصر صباح الأحمد حتمية تنفيذ رؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد (كويت جديدة 2035) لاسيما ما يتعلق منها بمشروعي الجزر الكويتية ومدينة الحرير.

جاء ذلك خلال اللقاء المفتوح للشيخ ناصر صباح الأحمد رئيس فريق تفعيل رؤية سمو أمير البلاد (كويت جديدة 2035) وأعضاء لجنة السياسات العامة والتنمية الإدارية بالمجلس الأعلى للتخطيط الذي نظمته جمعية الصحفيين الكويتية مساء أمس الاثنين في مركز دار الآثار الإسلامية.

وأوضح أن فكرة مشروع استغلال الجزر الكويتية الشرقية الحرة وهي (بوبيان وفيلكا ووربة ومسكان وعوهه) تتمثل في أهمية ربط الاقتصاد بالأمن وضرورة أن تتخذ إدارة الدولة الشكل الذي يتناسب ورؤية (كويت جديدة 2035) فضلا عن إعادة الأنشطة العامة للدولة.

وقال إن فكرة المشروع جاءت من أهمية تلك المنطقة وحساسيتها وجغرافيتها لاسيما قربها من حضارتي بلاد ما بين النهرين (العراق وإيلام في إيران) إضافة إلى شط العرب الواقع بينهما.

وأضاف أن لهذه المنطقة أهمية كبيرة خصوصا في فتح آفاق التعاون مع دول الجوار (إيران والعراق) إذ ستصبح هذه المنطقة بيئة خصبة جاذبة للاستثمار والسكن ومنطقة تجارية حرة استثنائية تخدم شمال الخليج.

وذكر أن دولة الكويت كانت ولاتزال تحمل «ثقافة ميناء» حيث كانت سابقا أحد أهم وأفضل الموانئ التي كانت تتخذها بريطانيا العظمى لتعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى فضلا عن انتقال البريد العالمي إليها من البصرة عام 1775.

وبين أن مشروع استغلال الجزر ستقوم عليه شركات استثمارية محلية ودولية على أن يتم استصدار قوانين وتشريعات استثنائية من شأنها تشجيع الاستثمار في هذه المنطقة.

وأشار الشيخ ناصر صباح الأحمد إلى وجود دراسة لدمج مشروعي الجزر ومدينة الحرير لجعلها منطقة دولية مستدركا في الوقت ذاته بالقول «إن الرؤية أصبحت أوضح من أي وقت مضى» في هذا الشأن.

وقال إن ثمة مشاكل ومعضلات كثيرة قد تعترض تنفيذ هذا المشروع من بينها الإدارة والبيروقراطية والدورة المستندية والتركيبة السكانية والتعليم إضافة إلى الأمن والبيئة لكن علينا التعامل معها ومعالجتها.

وعن التشريعات والقوانين الخاصة بالمشروع أفاد بأنه تم الإطلاع على التشريعات والقوانين المشابهة لمشروع الجزر لاسيما في المناطق الدولية الأخرى مثل (جبل طارق وليختنشتاين وسنغافورة وهونغ كونغ والصين).

وشدد على أهمية سيادة الدولة على هذه الجزر والتزامها فضلا عن قيام الجيش والشرطة والحرس الوطني بأدوار الحماية الخارجية لها مضيفا أنه سيتم خلال الأشهر الستة المقبلة وضع التصور النهائي بشأن التشريعات والقوانين الخاصة بتلك الجزر.

وأعرب الشيخ ناصر صباح الأحمد عن الأمل في أن تتعاون السلطتان التنفيذية والتشريعية في سرعة إقرار هذه التشريعات حال جاهزيتها وإعطائها صفة الاستعجال.

وحول ماهية الإدارة التي ستقوم على مشروع الجزر كشف أنه فور انتهاء مجلس الوزراء من المصادقة على القوانين والتشريعات الخاصة بذلك سيتم الإعلان عن الهيئة المختصة بالمشروع على أن يشكل بعد ذلك مجلس أمناء من شخصيات دولية ووطنية لتلك الهيئة تكون بمنزلة «الحاكمية في منطقة الجزر».

ولفت وزير شؤون الديوان الأميري إلى أن 75 في المئة من مجلس الأمناء سيكون من غير الكويتيين أي من شخصيات دولية خدمت في الأمم المتحدة بمختلف مؤسساتها ووكالاتها التنموية والبنوك العالمية وأسواق المال وغيرها مبينا أن من شأن هذه الخطوة إقناع العالم بأن هذه المنطقة ستكون ذات طبيعة خاصة وسياسة استثمارية فريدة وناجحة.

وأشار في هذا السياق إلى أن 25 في المئة من مجلس الأمناء سيتمثل بشخصيات وطاقات وكفاءات كويتية أثبتت قدراتها الإدارية ولها باع طويل في مجال التنمية والاستثمار.

وعن مواقف إيران والعراق من مشروع استغلال الجزر وتطويرها قال «إننا متفاهمون مع الأخوة العراقيين في هذا الشان» مضيفا أن «ميناءي مبارك الكويتي والفاو العراقي سيتعاونان ولن يتنافسا».

وكشف عن لقاء جمعه مع السفير الإيراني لدى دولة الكويت علي عنايتي أخيرا تطرق فيه إلى إمكانية مساهمة ومشاركة طهران في هذا المشروع.

وأكد الشيخ ناصر صباح الأحمد أن «الوقت قد حان لأن نبصر في حالنا فلا يمكن أن نظل نعتمد على الموارد المالية من النفط».

وأضاف «لابد أن يقام هذا المشروع فلا خيار آخر لدينا.. فالوضع الاقتصادي لايسمح لنا إلا بالمضي قدما نحو هذا المشروع» واصفا في الوقت ذاته مشروع استغلال الجزر بأنه سيكون «الكويت الحقيقة».

من جانبه قال عضو لجنة السياسات العامة والتنمية الادارية بالمجلس الأعلى للتخطيط عدنان البحر إن فكرة المشروع تتمثل في إنشاء منطقة تجارية حرة مستقلة شبيهة بتجربة استقلال هونغ كونغ عن الصين.

وأوضح البحر في مداخلة له خلال اللقاء المفتوح أن هذه المنطقة ستكون تحت السيادة الكويتية لكنها مستقلة إداريا وماليا وتشريعيا عنها مبينا أن الهدف من إنشاء هذه المنطقة لا أن تنافس مناطق حرة أخرى وإنما إيجاد بيئة استثمارية خصبة جديدة في شمال الخليج في مختلف المجالات والقطاعات الحيوية.

وذكر أن استراتيجية تنفيذ مشروع استغلال الجزر تعتمد على أساس تمويل احتياجاته من أسواق المال ورؤوس الأموال الخاصة مشيرا إلى عدم مشاركة أو مساهمة الدولة في تمويل هذا المشروع.

وأضاف أن الإدارة تقاس بمدى القدرة على جذب رؤوس الأموال مؤكدا وجوب اعتماد هذا المشروع على تمويل نفسه ذاتيا من خلال خلق البيئة المناسبة والتشريعات والقوانين واعتماد استراتيجية تنفيذية بهذا الخصوص.

وشدد البحر على ضرورة اتباع أسلوب إدارة جديدة للوصول إلى التنمية المستدامة من خلال تنفيذ مشروع استغلال الجزر على أن يساهم هذا المشروع في ديمومة التنمية بما يضمن تحقيق الاستدامة.

من ناحيته قال عضو لجنة السياسات العامة والتنمية الإدارية بالمجلس الأعلى للتخطيط عبداللطيف المشاري إن مشروع استغلال الجزر يهدف إلى إنشاء بيئة اقتصادية اجتماعية بيئية مختلفة.

وأوضح المشاري في مداخلة له خلال اللقاء المفتوح أن هذا المشروع بدأ فعليا إثر صدور مرسوم بإنشاء جهاز مدينة تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان الذي يشرف حاليا على استراتيجية المنطقة الشمالية وإنشاء ميناء مبارك الذي سيتم الانتهاء من أولى مراحله في عام 2020.

وبين أن هذه الاستراتيجية ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية هي حوكمة هذه المنطقة واقتصادات وتمويل هذه المنطقة إضافة إلى البعد السياسي لها.

وشهد اللقاء المفتوح عرضا وثائقيا مصورا لمشروع استغلال الجزر ومدينة الحرير حيث تناول فكرة المشروع من بنى تحتية واخرى علوية فضلا عن أهدافه واستراتيجيته.

وشارك في هذه اللقاء نخبة من المسؤولين والقياديين في مختلف قطاعات وزارات وجهات ومؤسسات الدولة إضافة إلى عدد من الإعلاميين والمهتمين في الشأن العام.

وكانت الحكومة الكويتية قد اطلقت بحضور سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء أواخر يناير 2017 خطتها التنموية ورؤيتها المستقبلة (كويت جديدة 2035) مستندة إلى خمسة أهداف استراتيجية وسبع ركائز تتحقق من خلال 164 مشروعا تنمويا منها 30 مشروعا استراتيجيا.

وتتمثل هذه الركائز في إدارة حكومية فاعلة واقتصاد مستدام وبنية تحتية متطورة وبنية معيشية مستدامة ورعاية صحية عالية الجودة ورأسمال بشري إبداعي ومكانة عالمية متميزة.

منطقة المشروع ستصبح بيئة خصبة وجاذبة للاستثمار

هناك دراسة لدمج مشروعي الجزر ومدينة الحرير

الموسى: لائحة السيارات المتنقلة نقلة نوعية في دعم الشباب

رياض عواد

علي الموسى

هنأ رئيس اللجنة القانونية والمالية في المجلس البلدي المهندس علي الموسى المواطنين بإقرار لائحة السيارات المتنقلة والعربات المقطورة والتي ستكون نقلة نوعية في عملية البيع على المركبات.

وقال الموسى في تصريح صحفي ان هذه اللائحة والتي تم اقرارها بالتوافق بين المجلس البلدي والجهاز التنفيذي في البلدية جاءت لدعم الشباب الذين يرغبون في العمل الحر لإبراز مواهبهم واستغلال اوقاتهم بما يفيد.

وأضاف الموسى ان اللائحة حددت اشتراطات طالب الترخيص والأنشطة المسموح بها والبالغة 11 نشاطا والمواقع المحددة لوقوف هذه المركبات وهي الحدائق العامة والمتنزهات والواجهات البحرية والشواطئ والمواقع المخصصة للاحتفالات الوطنية والمهرجانات والتخييم ومنطقة الشاليهات والأندية الرياضية والمناطق الزراعية والخطوط السريعة والمراكز الحدودية ومناطق السكراب وحراج السيارات.

وأوضح الموسى ان اللائحة حددت المواصفات الفنية للوحدة المتنقلة وكذلك إجراءات الحصول علي رخصه للسيارات المتنقلة لبيع المواد الغذائية والمشروبات مشيرا الي انه تقرر تحصيل رسوم للترخيص بمقدار الف دينار سنويا للسيارة.

وأعرب الموسى عن شكره وتقديره لرئيس وأعضاء المجلس البلدي والجهاز التنفيذي ممثلا بالمدير العام للبلدية المهندس أحمد المنفوحي ونائبه لبلديتي العاصمة ومبارك الكبير المهندس فيصل الجمعة علي اقرار اللائحة التي ينتظرها الكثير من الشباب متمنيا من وزير البلدية محمد الجبري اقرار هذه اللائحة التي ستكون انعكاساتها ايجابية علي الجميع

«بلدية حولي» تحرر مخالفتين.. وتتلف أطنانا من المواد الغذائية الفاسدة

رياض الربيع خلال إحدى الجولات

إتلاف المواد الغذائية الفاسدة

أعلنت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن استمرار حملتها الإعلامية تحت شعار #صحتك–أمانة والتي تستهدف التأكد من المادة الغذائية في أماكن تداولها.

و في هذا الصدد كشف رئيس فريق الطوارئ لفرع بلدية محافظة حولي رياض الربيع عن قيام فريقه بحملة تفتيشية على المطاعم والمخازن التي تتداول المواد الغذائية للتأكد من صحتها وسلامتها قبل تداولها من الجمهور.

و أشار الربيع بأن الفريق قد قام بضبط أحد المخازن الغير مرخصة بمنطقة السامية يقوم بتخزين المواد الغذائية منتهية الصلاحية مسفرتا عن إتلاف 5طن و663 كيلو من المواد الغذائية تنوعت ما بين منتجات الألبان وبعض العصائر مختلفة الأنواع إلى جانب تم تحرير مخالفتين تنوعت ما بين تداول مواد غذائية منتهية الصلاحية المسجلة على عبواتها وفتح محل قبل الحصول على ترخيص من قبل البلدية.

ونوهت إدارة العلاقات العامة في بلدية المواطنين والمقيمين في حال وجود أي شكوى تتعلق بالعمل البلدي بعدم التردد بالاتصال بفرق الطوارئ تحت رقم 1855555لمحافظة العاصمة و1855550لمحافظة حولي و1855552 لمحافظة الفروانية و1855551 لمحافظة حولي و1854444لمحافظة مبارك الكبير و1852222 لمحافظة الأحمدي الذين يعملون على مدار ال24 ساعة لتلقي شكواكم ومتابعتها وفق الأجراءات والقوانين التي شرعتها البلدية.

و الجدير بالذكر بأن الحملة قد شارك فيها كلا من رئيس فريق الطوارئ رياض الربيع ومشرف النوبة ب إسحاق الصراف وكل من المفتشين العلي السالم وسلمان ابراهيم وعبد الخالق عبد القدوس.

الكندري: الهيئة العامة للغذاء مسؤولة عن الاشتراطات الصحية والترخيص الصحي للمركبات المتنقلة

رياض عواد

عيسى الكندري

تعليقا على ما نشر في وسائل الإعلام المختلفة بشان اعتماد لائحة المركبات المتنقلة لبيع المواد الغذائية الخفيفة من قبل المجلس البلدي صرح رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للغذاء والتغذية المدير العام عيسى الكندري بان الهيئة العامة للغذاء والتغذية ستكون مسئوله عن الاشتراطات الصحية والترخيص الصحي لتلك المركبات وفقا لاختصاصاتها التي حددها قانون انشائها رقم 112 لسنة 2013 وذلك عند نقل الاختصاص اليها من البلدية ومباشرتها للعمل التنفيذي بشان التراخيص الصحية الغذائية في شهر ديسمبر من هذا العام وفقا لقرار مجلس الوزراء الذي حدد مواعيد نقل الاختصاصات من الجهات الحكومية المعنية حاليا الى الهيئة كما اكد بان الهيئة سوف تمنح الترخيص الصحي لصاحب المركبة المرخص له تجاريا بمزاولة هذا النشاط وكذلك بالنسبة للتصريح الصحي للعامل فيها شريطة ان تكون اقامته على صاحب الترخيص وفقا للمادة التي تحددها الجهات الحكومية المعنية للعمل التجاري وذلك اسوة بالمحلات التجارية والمنشات التى تعمل بالمواد الغذائية.

ومن جهة اخرى وضح الكندري بان مواقع تحديد عمل تلك المركبات وعددها وكيفية توزيعها والجهات المرخص لها ومخالفتها لشروط الموقع وإزالة المخالف منها في الطرق والغير مرخصة يدخل ضمن اختصاص البلدية لكونها الجهة المسئولة عن اشغالات الطرق وان عمل الهيئة والبلدية والتجارة والجهات الحكومية الاخرى يكمل كل منها لعمل الاخر وينصب في النهاية لخدمة الجمهور